

موقع وأهمية اندماج الاقتصاديات النامية في سلاسل القيمة العالمية - دراسة حالة الجزائر -

The Position and Importance of the Integration of Developing Economies in Global Value Chains: Algeria as a Case Study

ريغي هشام¹ (المركز الجامعي بميلة) hichem_1000@yahoo.fr

27-03-2020	تاريخ القبول	08-09-2019	تاريخ الاستلام
------------	--------------	------------	----------------

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى بحث موقع وأهمية اندماج الدول النامية بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصة في سلاسل القيمة العالمية، التي أصبحت تُعبر عن نمط الإنتاج الذي يُميز الاقتصاد العالمي في القرن الواحد والعشرين.

وتوصلت الدراسة إلى أن الدول النامية تستحوذ على حصة كبيرة من عمليات الإنتاج في سلاسل القيمة العالمية، وهو حال الجزائر التي تتميز بمعدل مشاركة مرتفع في سلاسل القيمة العالمية، إلا أن طبيعة هذه المشاركة تكمن في الأنشطة السابقة أكثر بكثير من الأنشطة اللاحقة، حيث تتركز تلك الأنشطة السابقة في صادرات الطاقة، ما يحرمها من الارتقاء في تلك السلاسل أو يمنحها مجالا صغيرا لتحقيق ذلك. وتتطلب هذه الوضعية ضرورة البحث عن السبل الكفيلة للاستفادة من السلاسل والارتقاء فيها.

الكلمات المفتاحية: سلاسل القيمة العالمية، منحنى الابتسامة، الدول النامية، الأنشطة السابقة والأنشطة اللاحقة.

Abstract:

This study aimed to examine the position and importance of the integration of developing countries in general and Algeria in particular in global value chains which have become the expression of the pattern of production that characterizes the global economy in the 21st century. The study found that developing countries account for a large share of production processes in global value chains, which is the case of Algeria, which has a high rate of participation in global value chains, but the nature of this participation lies in the upstream activities far more than the downstream activities, where those upstream activities are concentrated in the exports of energy, which deprives it from upgrading in these chains or gives them a small space to achieve this. This situation requires the need to search for ways to take advantage of the chains and upgrade within them.

Keywords: Global value chains; smile curve; developing countries; Algeria; upstream and downstream activities.

¹المؤلف المرسل

مقدمة:

تعاني عديد من الدول النامية، من تبعية صادراتها لسلعة أو عدد محدود من السلع الأساسية، وبالتالي فهي عرضة دائماً لتدهور معدلات التبادل التجاري، وهو حال الدول المصدرة للنفط منذ اندلاع الأزمة النفطية في النصف الثاني من سنة 2014، والتي تميزت بانخفاض حاد في أسعار النفط، وهو ما يدفع على الدوام للبحث عن سبل الخروج من هذه التبعية من خلال اغتنام مختلف الفرص المتاحة أمامها من أجل تحقيق تنميتها الاقتصادية، والنهوض باقتصاداتها الوطنية. وتختلف هذه الفرص تبعاً لعدد المتغيرات والمستجدات، خاصة منها مميزات ومسار الاقتصاد العالمي في تلك الفترة.

ويتميز الاقتصاد العالمي خلال الفترة الحالية بسيادة ما يُطلق عليه بسلاسل القيمة العالمية، التي تقودها الشركات المتعددة الجنسيات، وهو تطور ينبغي للدول النامية البحث فيه عن ما يُمكن أن يحقق أهدافها.

وتُعتبر الجزائر من الدول المعتمدة على السلع الأساسية (النفط والغاز أساساً) منذ استقلالها. وبالرغم من جميع الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد، والخروج من هذه التبعية، إلا أن إيرادات صادرات المحروقات مازالت لحد اليوم تمثل أغلب قيمة الصادرات الجزائرية من البضائع، وهو ما يعرضها لمخاطر تقلبات الأسعار (وانخفاض الكميات المصدرة) في الأسواق الدولية. ولعل سلاسل القيمة العالمية يُمكن أن تكون فرصة للجزائر في الوقت الراهن لتنويع اقتصادها، والخروج من التبعية لقطاع المحروقات. ومن هنا يُمكن طرح التساؤل الرئيس الآتي:

"ما هو موقع اندماج الدول النامية وأهميته-بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصة-في

سلاسل القيمة العالمية؟"

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

- إلى ماذا يشير مفهوم سلاسل القيمة العالمية؟
- ما موقع وأهمية مشاركة الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية؟
- ما درجة مشاركة الجزائر في سلاسل القيمة العالمية؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات الفرعية السابقة وبالتالي على التساؤل الرئيس نطرح الفرضيات الآتية:

- تشير سلاسل القيمة العالمية إلى نمط الإنتاج الذي يُميز الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن؛
- تستحوذ الدول النامية على حصة معتبرة في سلاسل القيمة العالمية، وتنطوي هذه الأخيرة على العديد من الفوائد التنموية؛
- تشارك الجزائر بشكل معتبر في سلاسل القيمة العالمية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها جاءت في ظرف يتميز بتقلبات في أسعار النفط، وبالتالي تقلبات إيرادات الصادرات من المحروقات بصفة عامة، ما يستدعي البحث عن الحلول لتجاوز تبعات عدم الاستقرار هذا، والخروج من التبعية لقطاع المحروقات.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- بحث مختلف الجوانب المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية؛
- بحث الجوانب التنموية التي تنطوي عليها سلاسل القيمة العالمية بالنسبة للاقتصاديات النامية؛
- بحث درجة مشاركة الجزائر في سلاسل القيمة العالمية وطبيعة هذه المشاركة؛
- الوصول إلى توصيات على أساس النتائج المتوصل إليها.

منهج الدراسة ومصادر البيانات المستخدمة:

فيما يخص المنهج المتبع في هذه الدراسة فقد اتبع الباحث المنهج الوصفي والتحليلي. وتم استقى مصادر البيانات المستخدمة في هذا البحث من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والديوان الوطني للإحصائيات.

أقسام الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام:

- ماهية سلاسل القيمة العالمية؛
- الدول النامية وسلاسل القيمة العالمية؛
- الجزائر وموقعها في سلاسل القيمة العالمية.

1- ماهية سلاسل القيمة العالمية:

شهد القرن الحادي والعشرون تطوراً واسعاً في مفهوم الإنتاج، تجاوز المفاهيم الأولى للإنتاج الكثيف التي كانت سائدة في مطلع القرن العشرين (المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 2017، صفحة 24)، حيث حدث تحول عميق في أساليب تنظيم الإنتاج العالمي بفضل التكنولوجيا والابتكارات في مجال الأعمال وتراجع تكاليف التجارة. فعملية الإنتاج لم تعد مجمعة في موطن واحد، بل توزعت مختلف مراحلها على أماكن متفرقة. وظهرت سلاسل توريد دولية معقدة، يُشار إليها أيضاً بسلاسل القيمة العالمية، التي من خلالها تقوم الشركات بشحن السلع الوسيطة عبر أنحاء العالم لزيادة معالجتها ثم تجميعها نهائياً (المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 2017، صفحة 21). ويقصد بمصطلح سلسلة القيمة:

مختلف العمليات التي يمر بها تطوير المنتج، ووضع تصميم له، وإنتاجه، والتسويق له وتوزيعه. ويغطي المصطلح الأنشطة ذات الصلة كافة بدءاً من الأنشطة السابقة للإنتاج (مثلاً لبحث والتطوير) وصولاً إلى تلك التي تلي مرحلة (التنفيذ التجميع، والتوزيع، والتسويق، وخدمات ما بعد البيع). إلا أنها يميز سلسلة القيمة العالمية هو توزّع هذه الأنشطة بين بلدان عدة غالباً ما تكون ضمن منطقة جغرافية واحدة، لكنها قد تكون أيضاً منتشرة في مناطق مختلفة من العالم. كل شركة تنضم إلى سلسلة القيمة العالمية تتخصص في مهمة محددة، على أن تتولى الشركة الرئيسة تجميع العمليات المختلفة، وتوفير خدمات المقر وتنسيق المدخلات من سلع وخدمات لضمان إنتاج المنتج النهائي ووصوله إلى المستهلك (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2018، صفحة 3).

كما يُقصد بسلسلة القيمة:

القيمة المضافة في مراحل الإنتاج المختلفة، والتي تمتد من المرحلة الأولية مثل البحث والتطوير والتصميم إلى تسليم المنتج النهائي للمستهلكين. ويمكن أن تكون سلسلة القيمة وطنية إذا حدثت جميع مراحل الإنتاج داخل بلد ما، أو إقليمية أو عالمية إذا حدثت مراحل مختلفة في بلدان مختلفة. وفي الممارسة العملية، يتم إنتاج معظم المنتجات أو الخدمات بواسطة سلسلة قيمة إقليمية أو عالمية (Wang, Wei, Yu, & Zhu, 2016, p. 2).

وهناك أربعة أنواع أساسية لسلاسل القيمة العالمية:

- أسواق الإمداد الدولية، حيث تتم المعاملات على أساس العلاقات القائمة على المنافسة الحرة (arm's length relationships) بين المشتريين والبائعين عبر الحدود، والتي تتطلب حداً أدنى من التنسيق والتعاون (على سبيل المثال، أسواق السلع الأساسية)؛

- الشبكات التي يحركها المنتجون، حيث تلعب الشركة الرائدة (مثل مجمع السيارات أو الأجهزة الكهربائية الاستهلاكية) دوراً مركزياً في ممارسة السيطرة على الشبكة الدولية للشركات التابعة (subsidiaries)، الشركات المنتسبة (affiliates) والموردين؛

- الشبكات التي يحركها المشترون، حيث يتزود كبار تجار التجزئة، المسوقين والمصنّعين ذوو العلامات التجارية (مثل Levi's في صناعة الملابس وWalmart باعتبارها تاجر تجزئة متعدد الجنسيات) من شبكة لامركزية من الموردين عبر الحدود؛

- الشركات المتكاملة، حيث يتم تطبيق أنظمة الحوكمة الهرمية في جميع الشبكات الدولية، وتنتج جميع السلع والمنتجات الرئيسة داخل الشركة، والتي تتميز بالتكامل الرأسي والسيطرة الإدارية القوية (أصبح هذا النوع نادراً هذه الأيام، ولكن لا يزال من الممكن العثور عليه، على سبيل المثال، في صناعة السيارات الأمريكية) (Abe, 2015, p. 30).

ويعتبر ظهور سلاسل القيمة العالمية أحد أهم سمات العولمة الاقتصادية السريعة في العقود الأخيرة. ووصفت الأدبيات الاقتصادية والشعبية الظواهر المتعلقة بصعود سلاسل القيمة العالمية من وجهات نظر مختلفة، مثل التجزئة

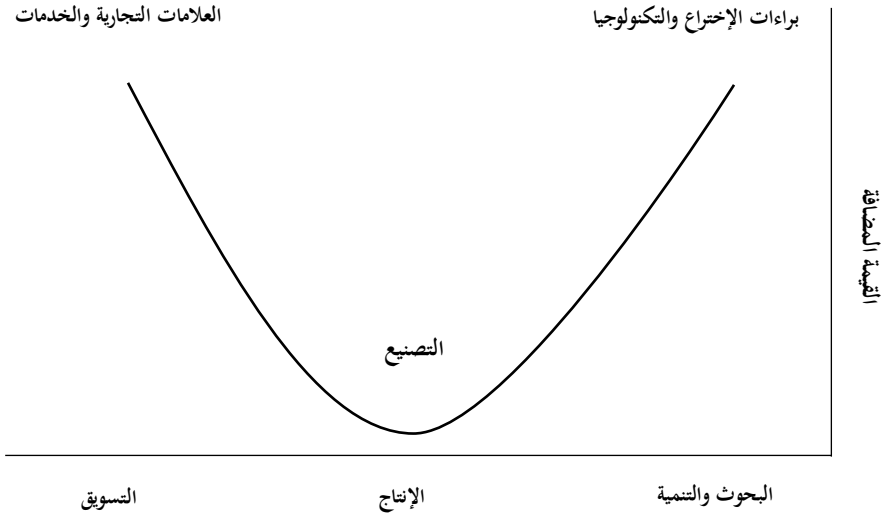
(fragmentation)، التزود من الخارج (offshore sourcing)، التوجه الخارجي (external orientation)، تفكك الإنتاج (disintegration of production)، تقاسم الإنتاج العالمي (global production sharing)، التخصص الرأسي (vertical specialization)، الاستعانة بمصادر خارجية (outsourcing)، شبكات الإنتاج العمودية (vertical production networks)، التجارة في المهام (trade in tasks)، التفكيك العظيم الثاني (the second great unbundling)، الخ. وعلى الرغم من استخدام هذه المصطلحات المختلفة، فإنها تشير جميعها إلى نفس الحقيقة: يتم تقسيم سلاسل القيمة في مهام ووظائف على مستوى العالم. وهذا يعني، يتم إنتاج البضائع "في عدد من المراحل في عدد من المواقع، مضافة القليل من القيمة في كل مرحلة" (YE, MENG, & WEI, 2015, p. 2).

ويُعتبر نمو سلاسل القيمة العالمية السمة المميزة لما يُسمى بالموجة الثانية للعلومة، التي بدأت في وقت غير معروف من النصف الثاني من القرن العشرين، حيث كانت بداية الموجة الأولى للعلومة مع اختراع المحرك البخاري في القرن الثامن عشر وبلغت هذه الموجة أوجها في مطلع القرن العشرين، وتميزت التجارة الدولية خلال هذه الموجة باقتصار معظمها على البضائع والسلع المصنّعة المكتملة التجميع. وكانت أنماط صادرات وواردات الدول في تلك الفترة تبين إلى حد كبير ما لقطاعات هذه الدول من مزايا تنافسية، وما لها من نواقص. أما الموجة الثانية من العولة فقد كان أبرز مظاهر التجارة الدولية فيها هو تزايد التخصص الرأسي، حيث تركّز الدول على مراحل معينة من الإنتاج، ونتيجة لذلك، تحولت أنماط التجارة نحو تجارة متعددة الوجهات في السلع والخدمات الوسيطة في صناعات معينة (المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 2017، صفحة 22).

ويشيع وصف الإنتاج في القرن الحادي والعشرين بما يُسمى بمنحنى الابتسامة (Smile curve) (المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 2017، صفحة 24)، وهو منحني يُنسب إلى "ستان شيه" Stan Shih مؤسس شركة Acer، والذي لاحظ أن طرفي سلسلة القيمة العالمية للكمبيوتر الشخصي، أي البحث والتطوير والتصميم في طرف، والتسويق والمبيعات في الطرف الآخر، ولدت حصة أكبر من القيمة المضافة من مرحلة التجميع. ويتم الحصول على منحني يُمثلا ابتسامة عند تمثيل الطرفين مع القيمة المضافة في المحور العمودي والروابط المتسلسلة في السلسلة على المحور الأفقي.

ويوضح منحني الابتسامة القيمة المضافة العالية عند كل طرف من سيرة الإنتاج والقيمة المضافة المنخفضة في الوسط. وطبق "شيه" المفهوم من خلال تصميم، توسيم (Branding) وتسويق أجهزة حاسوب Acer بدلا من تجميع الحواسيب المبيعة تحت أسماء علامات تجارية أخرى (UNIDO & UIBE, p. 55).

الشكل رقم 1: منحني الابتسامة



Source: (UNIDO & UIBE, p. 54)

- ولقد أسهمت عديد القوى في هذا التحول في تنظيم الإنتاج العالمي:
- جعل انخفاض تكاليف التجارة الدولية توزيع الإنتاج على عدد من المواقع مجديا من حيث التكلفة. وقد حفّز تدني أسعار النقل وارتفاع سرعته التجارة الدولية خلال مرحلة العولمة الأولى. وأدى ظهور النقل الجوي وحلويات النقل وغيرها من الابتكارات إلى خفض تكاليف النقل أكثر فأكثر؛
- وساعد الانتشار التدريجي لسياسات تجارية أكثر تحررا بعد الحرب العالمية الثانية - بعد انتشار سياسات حمائية في فترة ما بين الحربين - على خفض تكاليف شحن البضائع من بلد إلى آخر؛

- وأدت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة دورا حاسما في تسهيل الإنتاج الموزع. فقد سمح انخفاض تكاليف الاتصالات واستمرار تطور تكنولوجيا الحوسبة للشركات بتنسيق عمليات الإنتاج المعقدة التي تشمل العديد من المواقع في جميع أنحاء العالم(المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 2017، صفحة 9). وتتميز سلاسل القيمة العالمية بالعديد من الخصائص موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 1: خصائص سلسلة القيمة العالمية

الوصف	الخصائص
تعمل سلاسل القيمة العالمية عبر الحدود، مع مجموعة واسعة من الشبكات التي تضم مجموعة متنوعة من الشركات من جنسيات مختلفة؛	متعددة الجنسيات (Multinational)
يمكن الاستعانة بمصادر خارجية لمجموعة متنوعة من اللوازم، الخدمات والوظائف من خلال شبكة من شبكات الإنتاج الدولية، بما في ذلك العديد من الشركات الأصغر التي يتم تصنيفها في موردي المدخلات على مستوى أعلى وأدنى.	الاستعانة بمصادر خارجية (Outsourcing)
تقرر الشركة الرائدة في الغالب البنود / المنتجات التي سيتم الاستعانة بمصادر خارجية فيها، الجودة / الكمية، توقيت اللوازم والتسعير؛	صنع السياسات (Policymaking)
تطالب الشركة الرائدة عادة وتساعد الموردين (وكذلك الموزعين وتجار التجزئة)، الذين غالباً ما يكونون من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على تنفيذ تحسينات على منتجاتهم / خدماتهم، إنتاجيتهم ومواردهم البشرية؛	بناء القدرات (Capacity building)
تضمن الشركة الرائدة اتساق وموثوقية اللوازم أو الخدمات، القائمة على معايير أو شهادات الجودة الخاصة، الوطنية أو الدولية؛	التقييس (Standardization)
يمكن أن تصبح شركة صغيرة شركة عالمية من خلال تحولها إلى لاعب حيوي في سلسلة القيمة العالمية بمرور الوقت.	الوضع العالمي (Global status)

Source:(Abe, 2015, p. 31)

ولا يمتد نطاق سلسلة القيمة العالمية بالنسبة لمنتوج معين على الدول فقط بل أيضا عبر مختلف الصناعات بما فيها الخدمات (Banga, 2013, p. 6) ، وهو ما يزيد دون شك من تعقيد مثل هذه السلاسل. وسلاسل القيمة العالمية تنتشر عبر جميع قطاعات الاقتصاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2017، صفحة 2). والأعمال التي قام بها الأونكتاد بشأن سلاسل القيمة العالمية والمعلومات المستمدة من قاعدة بياناته الخاصة بهذه السلاسل والمتعلقة بالتجارة والاستثمار المنطويين على قيمة مضافة تبين أن سلاسل القيمة العالمية تشمل الأنشطة الاقتصادية في مختلف القطاعات، بما في ذلك القطاع الأولي، وجميع الصناعات، بما في ذلك الصناعات الأساسية المهيمنة غالباً في الدول النامية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2013، صفحة 4). ففي ستينات القرن العشرين وبعد بداية متواضعة للمبادلات داخل شبكات الإنتاج الدولية كان معظمها في صناعة الملابس، انتشرت هذه المبادلات لتشمل كثيراً من الصناعات الأخرى.

وخلال السنوات الأخيرة اتجهت سلاسل القيمة القائمة على الاستعانة بمصادر خارجية يحركها المنتجون إلى التركيز، خاصة في الصناعات الكثيفة رأس المال والكثيفة التكنولوجية مثل صناعات السيارات والإلكترونيات والماكينات. والأساس المنطقي الذي يستند إليه إعادة التوجه هذا هو أن الأنشطة غير الملموسة (البحث والتطوير، التصميم، التسويق، العلامات التجارية) هي أقل عرضة للمنافسة بالنظر لقيام هذه الأنشطة على موارد وقدرات فريدة، يكون من الصعب على شركات أخرى اقتنائها، ولذلك تكون مصادر لعائدات أعلى (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2017، صفحة 3). فصعود سلاسل القيمة العالمية تزامن مع تزايد أهمية الأصول غير الملموسة في النشاط الاقتصادي (المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 2017، صفحة 21). ففي السنوات الأخيرة أصبحت المعرفة عاملاً أساسياً في الإنتاج. وحتى في الصناعة التحويلية، تستمد السلع التامة الصنع قيمتها أكثر فأكثر من المضمون المعرفي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015، صفحة 92). وتؤثر الأصول غير الملموسة في تشكيل سلاسل القيمة العالمية بطريقتين هامتين:

- يستلزم أسلوب تنظيم سلاسل التوريد الدولية - ولا سيما ترحيل مهام التصنيع التي تتطلب يدا عاملة كثيفة إلى الاقتصادات ذات الأجور المتدنية - نقل معارف التكنولوجيا والأعمال من مكان إلى آخر. وتخضع هذه المعارف في

معظم الأحيان إلى أشكال متنوعة من الملكية الفكرية، بما فيها الملكية الفكرية المسجلة مثل البراءات والتصاميم الصناعية، والملكية الفكرية غير المسجلة مثل حق المؤلف والأسرار التجارية.

- تحدد التكنولوجيا والتصميم والتوسيم مدى النجاح في السوق وتؤثر من ثمّ على أسلوب توزيع القيمة ضمن سلاسل القيمة العالمية(المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 2017، صفحة 21).

ولقد غير ظهور سلاسل القيمة العالمية نمط التجارة الدولية في العقود الأخيرة(2) (Wang, Wei, Yu, & Zhu, 2016, p. 2). وأصبح أكثر من ثلثي معاملات التجارة الدولية يجري الآن ضمن سلاسل القيمة العالمية، حيث ساهمت نشأة سلاسل القيمة في إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي(دولار، 2019، صفحة 50). ويرتبط التوسع في سلاسل القيمة العالمية ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات التي حدثت في الهيكل القانوني للنظام التجاري الدولي. وقد شهد عدد الاتفاقات التجارية وغيرها من أنواع المعاهدات التجارية - مثل الاتفاقات الثنائية المتعلقة بحماية الاستثمار وتجنب الازدواج الضريبي-ارتفاعاً كبيراً بعد سنة 1990. ووجدت الشركات المتعددة الجنسيات- التي تقع مقارها بصفة رئيسية في الدول المتقدمة- نفسها في تلك الأثناء في موقف متميز للتأثير في وضع القواعد وإعادة تنظيم مساحات شاسعة من الإنتاج العالمي، مهينة بذلك إمكانات لتوسيع نطاق استراتيجياتها المتعلقة بخفض التكاليف إلى الحد الأدنى على نطاق عالمي(مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2018، صفحة 46).

وتقود الشركات الكبرى في سلاسل القيمة العالمية بصورة متزايدة شركاءها التجاريين المحليين في أعلى وأسفل السلسلة. وتنشأ هيمنة هذه الشركات من تمتعها بقدرات محددة، خاصة قدرتها على الابتكار، من أجل إنشاء علامات تجارية أو تنسيق عملية الإنتاج و/أو التوزيع بأكملها(مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2013، صفحة 6). وتنسق الشركات المتعددة الجنسيات عادة سلاسل القيمة العالمية، حيث تملك هذه الشركات تجارة عابرة للحدود لمدخلات ومخرجات الإنتاج التي تحدث داخل شبكاتها من الشركات المنتسبة، الشركاء المتعاقدين (في أشكال الإنتاج الدولي الغير قائمة على رأس المال) والموردين المستقلين(UNCTAD, 2013a, p. 122).

وتشكل سلاسل القيمة العالمية التي تنسقها الشركات المتعددة الجنسيات 80٪ من التجارة العالمية. وقرارات الاستثمار التي تتخذها الشركات المتعددة الجنسيات

ترسم إلى حد بعيد نماذج تجارة القيم المضافة في سلاسل القيمة العالمية. فالدول التي يكثر فيها الاستثمار الأجنبي المباشر حسب حجما اقتصاديا يبدو أنها تشارك بقدر أكبر في سلاسل القيمة العالمية، وتجنّي من التجارة قيمة مضافة محلية أعلى نسبياً (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2013 ب، صفحة 21).

[و] يُعرّف الاستثمار الأجنبي المباشر دولياً، وفقاً لأهم المنظمات الدولية المعنية وهي صندوق النقد الدولي IMF ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، على أنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم (المستثمر المباشر) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة (مؤسسة الاستثمار المباشر) في اقتصاد آخر. وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة بين المستثمر المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة. ولا يقتصر الاستثمار المباشر على المعاملة المبدئية أو الأصلية التي أدت إلى قيام العلاقة المذكورة بين المستثمر والمؤسسة، بل يشمل أيضاً جميع المعاملات اللاحقة بينهما، وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة، سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2017).

وينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك الذي يدخل في إطار سلاسل القيمة العالمية، على العديد من الفوائد بالنسبة للدول المضيفة منها: المساهمة في التنويع الاقتصادي والصادرات، التأثير بشكل إيجابي على ميزان المدفوعات، المساهمة في التشغيل ودعم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

وبالرغم من هذه الفوائد، إلا أن هذا النوع من الاستثمار يمكن أن يعود ببعض السلبات على الدول المضيفة منها: مزاحمة الشركات المحلية، التأثير السلبي على ميزان المدفوعات في حال خروج الشركات الأجنبية أو الاعتماد بصورة كبيرة على الواردات من المواد الوسيطة في الإنتاج والتصدير والتأثير في القوانين مثل قوانين الاستثمارات خاصة في الدول التي تعاني من شح في رؤوس الأموال وتسعى للحصول عليه بشتى السبل.

إن نموذج أعمال الشركات الرائدة في سلاسل القيمة العالمية يقوم في جوهره على الاحتفاظ بالهيمنة على مجالات كفاءاتها الأساسية ذات القيمة المضافة الأعلى،

مثل البحث والتطوير، التصميم والتوزيع (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2012، صفحة 14).

وتنامي سلاسل القيمة العالمية يُمكن إثباتها من خلال حساب حصة القيمة المضافة للصادرات من مجموع الصادرات الإجمالية. فعبور قطع ومكونات المنتجات الحدود الوطنية عدة مرات قبل أن تصل للمستهلكين سيؤدي إلى تجاوز قيم التصدير الإجمالية المرتبطة بهذه المواد القيمة المضافة للصادرات في كل موقع من مواقع الإنتاج. ولذلك فإن تنامي تجارة سلسلة القيمة العالمية أدى إلى تراجع حصة القيمة المضافة للصادرات في الصادرات الإجمالية. وتشير بيانات الفترة 1995-2011 أن هذا هو ما حدث بالفعل، حيث انخفضت الحصة في العالم بسبعة نقاط مئوية. وبسبب التعقيد الذي يتسم به تحديد القيمة المضافة في إحصاءات التجارة، فإن بيانات القيمة المضافة للصادرات لم تكن متاحة قبل سنة 1995 وبعد سنة 2011 (المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 2017، صفحة 22).

إن التحول في نمط الإنتاج إلى سلاسل القيمة العالمية والتي أصبحت أحد ميزات الاقتصاد العالمي، تفرض من دون شك على مختلف الدول التكيف مع هذا التحول والاستفادة من المزايا التي تنطوي عليها المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وتُعتبر الدول النامية الباحثة دوماً عن الفرص التي تحقق تنميتها الاقتصادية من أهم تلك الدول.

2- الدول النامية وسلاسل القيمة العالمية:

كان إدماج نخبة من الاقتصادات النامية في الاقتصاد العالمي من أبرز التغييرات الأعمق أثراً التي ولدها نمو سلاسل القيمة العالمية، وتزامن هذا التطور مع تسارع النمو الاقتصادي في تلك الاقتصادات (المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 2017، صفحة 21). فلقد كان لتجزئة عملية الإنتاج على الصعيد الدولي إسهاماً في تحول المشاركة في الأسواق العالمية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية من جهة، وفي ما بين الدول النامية من جهة أخرى، الأمر الذي أدى إلى قيام منصة تتيح للدول المشاركة في العملية الاقتصادية العالمية من خلال التخصص في منتج معين (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2018، صفحة 3).

تستحوذ الدول النامية اليوم على حصة كبيرة من عمليات الإنتاج في سلاسل القيمة العالمية. ويحرص واضعو السياسات في الكثير من هذه الدول على ربط مؤسساتهم بسلاسل الإمداد العالمية، بما أن ذلك من شأنه تمكين المنتجين داخل السلسلة من اكتساب الخبرة الإدارية والمعلومات التطبيقية بشأن التكنولوجيا ومعايير الجودة، وهو ما يعزز قدرتهم على المنافسة. ومن شأن مشاركة الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية التأثير على مجمل اقتصادياتها في مجالات مثل التوظيف وتحسين التكنولوجيا والمهارات وزيادة القدرة الإنتاجية، وتنويع الصادرات (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2012، صفحة 13).

وتشير أرقام الجدول رقم 2- أدناه إلى ارتفاع معدل مشاركة عدد من الدول النامية، ومنها دول عربية، في سلاسل القيمة العالمية. وتشارك هذه الدول بشكل أكبر في هذه السلاسل من خلال الأنشطة السابقة.

الجدول رقم 2: معدل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وطبيعة الأنشطة المشارك فيها في بعض الدول النامية سنة 2018

البيان الدولة	معدل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية	طبيعة الأنشطة	
		السابقة	اللاحقة
الكويت	66.72	94.98	5.02
ليبيريا	59.43	79.18	20.82
موريتانيا	55.33	71.37	28.63
المغرب	52.48	69.20	30.80
النيجر	52.81	68.34	31.66
العربية السعودية	53.56	75.92	24.08
جنوب إفريقيا	57.50	67.98	32.02
تونس	57.49	53.44	46.56
الكامرون	50.96	82.83	17.17
مصر	49.99	78.04	21.96
البرازيل	40.33	66.14	33.86

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى: (UNCTAD-Eora Global Value Chain Database, 2019)

- معطيات سنة 2018 التي تم على أساسها حساب نتائج الجدول هي نتائج مقدّرة.

- للاطلاع على طريقة حساب معدل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ومعنى

الأنشطة السابقة والأنشطة اللاحقة أنظر الجزء الثالث من الدراسة.

ومن المتوقع أن تؤدي مشاركة الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية إلى مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتوفير فرص أيسر للوصول إلى أسواق التصدير والتكنولوجيا والمعارف المتقدمة، وتحقيق مكاسب سريعة في الكفاءة من التخصص في مهام محددة، مع الحصول على التوجيه المناسب من الشركة الرائدة في السلسلة. وهذه المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يُنظر إليها باعتبارها بالغة الأهمية بالنسبة للدول النامية ذات الأسواق الداخلية الصغيرة، التي تواجه شركاتها نطاقاً من القيود التكنولوجية والتنظيمية النابعة من كون الحد الأدنى الفعال من الإنتاج يتجاوز في أحيان كثيرة القدر المطلوب، للوفاء بالمستوى السائد من الطلب الداخلي عليه(مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2018، صفحة 77).

وبصفة عامة، فإن سلاسل القيمة العالمية يُمكن أن تنطوي على عديد الفوائد التنموية بالنسبة للدول النامية:

- يمكن أن تسهل سلاسل القيمة العالمية الوصول إلى الأسواق العالمية والاندماج في الاقتصاد العالمي بالنسبة للبلدان النامية، التي لم تعد بحاجة إلى تطوير صناعة بأكملها لتوليد الصادرات، ولكن يمكنها التركيز على مهام أقل ضمن سلاسل قيمة الصناعة؛

- تؤدي المشاركة في سلاسل القيمة العالمية إلى توفير فرص العمل، وقد تؤدي إلى نمو أسرع في الناتج المحلي الإجمالي والدخل؛

- علاوة على ذلك، يمكن أن تكون سلاسل القيمة العالمية وسيلة هامة للبلدان النامية لبناء القدرات الإنتاجية، بما في ذلك من خلال نشر التكنولوجيا وبناء المهارات، وإتاحة الفرص للارتقاء بمستوى الصناعة على المدى الطويل(UNCTAD , 2013b, p. 24).

ومع ذلك، يمكن أن يترتب على سلاسل القيمة العالمية مخاطر على الدول النامية:

- إن العديد من الفوائد التنموية المحتملة لسلاسل القيمة العالمية -لا سيما نشر التكنولوجيا وبناء المهارات والارتقاء بها -ليست تلقائية. يمكن أن تظل الدول النامية محبوسة في أنشطة ذات قيمة مضافة منخفضة نسبياً؛

- يتم تحديد موقع المهام والأنشطة داخل سلاسل القيمة العالمية من خلال عوامل ديناميكية -بما في ذلك الإنتاجية النسبية للعمالة والتكلفة (relative labour productivity and cost) -وعلى هذا النحو يمكن أن تتحول شبكات الإنتاج الدولية للشركات متعددة الجنسيات (يمكن أن تكون طليقة أو قابلة للانتقال)؛

- أثر الاستدامة لسلاسل القيمة العالمية يمكن أن يكون معتبراً، بدءاً من الأثر البيئي لنقل البضائع على طول شرائح سلسلة القيمة المشتتة دولياً، إلى خطر نقل الشركات للأنشطة ذات الأثر البيئي الأكبر إلى المواقع الأقل تنظيماً. وبالمثل، يجب أن يُؤخذ في الاعتبار الأثر الاجتماعي والعمالي لسلاسل القيمة العالمية (UNCTAD , 2013b, p. 24).

وقد عمدت عدة دول على إتباع سياسات للدخول في سلاسل القيمة العالمية، من خلال تأسيس مناطق اقتصادية خاصة بتسهيلات وحوافز خاصة بهدف جذب الاستثمار الأجنبي. وتعتبر المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين من بين أفضل المناطق المعروفة. وبالنسبة للشركات المدمجة حديثاً في سلسلة القيمة العالمية أو تلك الداخلة حديثاً في القطاع، فهي تتبع استراتيجية 'الدخول بتأني' في القطاع أي أنها تدخل في سلسلة القيمة من خلال المساهمة بنسبة صغيرة من القيمة المضافة المتضمنة في المنتج النهائي (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، 2015، صفحة 20).

وتقدم سلاسل القيمة العالمية، من وجهة نظر الدول النامية، فرصاً جديدة للتصنيع ولسياسات التصنيع. فبدلاً من اضطرارها لبناء القدرات على نطاق كامل من الأنشطة الصناعية، يمكنها التركيز بشكل أكبر على الدخول في شرائح محددة من السلاسل. إلا أن بقاء هذه الدول في أنشطة محصورة في إطار شرائح ضعيفة، قد تصبح متخصصة على نحو زائد عن الحد مع إمكانية تعرضها لمخاطر مصاحبة تتمثل في نقص التنوع وتعرض النمو لمؤثرات معاكسة (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، 2015، صفحة 20).

وظلت سلاسل القيمة العالمية بالنسبة للاقتصادات النامية تشكل ميزة بالنظر لكونها تسهل عليها تنويع أنشطتها بعيدا عن السلع الأولية، والاتجاه نحو السلع المصنّعة والخدمات ذات القيمة المضافة الأعلى. فالصين مثلا استطاعت، بفضل سلاسل القيم العالمية، أن تصدر إسميا منتجات عالية التكنولوجيا حتى وإن كان الجزء الأكبر من دورها هو التجميع (دولار، 2019، صفحة 51). وأنشطة التجميع وبالرغم من أنها لا تمثل عادة سوى جزء بسيط من قيمة المنتج النهائي (بالنظر لتدني القيمة المضافة التي تساهم بها على طول سلسلة القيمة العالمية حسبما يوضحه منحني الابتسامة)، إلا أن التخصص فيها قادر أن يولد قيمة كبيرة في حال تم ذلك على نطاق واسع. وأكبر مثال على هذا الفائدة التي عاد بها التخصص في تجميع الأجهزة الإلكترونية على شركات عدة في آسيا. فهذه الشركات أصبحت تمتاز بأنشطة التجميع حيث نجحت في استقطاب زبائن مثل شركات آبل (Appel)، ديل (Dell)، أمازون (Amazon)، نوكيا (Nokia) وسامسونغ (Samsung). ومن وجهة نظر تلك الشركات الآسيوية، فإن إضافة 5٪ من قيمة منتجاتها الرائدة ستفضي في نهاية المطاف إلى جمع مبلغ لا يستهان به.

وكان بإمكان هذه الشركات المتخصصة بالتجميع اعتماد سياسة بديلة لتطوير أعمالها تقضي بإطلاق هواتف خليوية تنافس بها كبار المنتجين واستحداث لنفسها موقعا عند الأطراف العليا لمنحني الابتسامة بهدف الاستحواذ على حصة أكبر من قيمة المنتج النهائي، لكن هذه الشركات كانت ستواجه حتما بمنافسة شرسة. فما يهم الشركات هو القيمة التي تولدها أنشطتها الاقتصادية وليس حصتها من قيمة المنتج النهائي (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2018، الصفحات 7-8). والشركات المحلية في الدول المتخصصة في عمليات التجميع ربما تستفيد بصورة غير مباشرة من تعرضها للتكنولوجيا الجديدة التي تستخدمها الشركات الأجنبية أو من تحسن بيئة العمل المصاحب للاستثمار الأجنبي (روتا، 2014، صفحة 54).

والمشكلة الرئيسة بالنسبة للدول النامية لا تكمن في كيفية المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وإنما في كيفية الاستفادة إلى أقصى حد من هذه المشاركة. ومعالجة هذه المسألة معالجة سليمة تقتضي زيادة البحوث وتحسين البيانات، بما فيها تلك المتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات باعتبارها شركات رائدة. غير أن القرائن تفيد أن معرفة عمليات الإنتاج أحد العناصر الأساسية لتحسين المستوى الصناعي

وتنوع الصادرات. وفي حالة الدول المتخلفة عن الركب، يجب استيعاب هذه المعرفة (أو شراؤها) من أماكن أخرى (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2012، صفحة 14).

ولتنمية استراتيجيات تمكن من إدراج البلدان النامية في سلاسل القيمة العالمية، من المهم أولاً فهم كيف يمكن أن يتحقق هذا الإدراج فعلياً. وبالتالي يجب النظر في السيناريوهات الآتية:

- يساعد المشترون الرؤساء-الذين يتحكمون في الوصول إلى أسواق المستهلكين من خلال العلامات التجارية والتصميم والوصول التفضيلي- الموردين في البلدان النامية في تطبيق التكنولوجيا اللازمة لإنتاج منتجات أولية ووسيلة ذات جودة وحجم كافيين. واعتماداً على موقف المشتري الرئيس، فإن إدخال التكنولوجيا يُمكن دعمه من قبل المشتري الرئيس أو التكاليف المترتبة على الموردين. قد تتحقق التكاليف أيضاً من التدريب والخدمات الاستشارية اللازمة لبناء مهارات مهمة ضمن شبكات الموردين؛

- يفرض المشترون الرؤساء معايير ومقاييس الجودة (Quality criteria and standards) التي يجب على موردي البلدان النامية الامتثال لها. وتترك الاستثمارات لتحقيق الامتثال للموردين الذين قد يتلقون الدعم من الحكومة و/أو وكالات التنمية. عندما يواجه المشترون الرؤساء قيوداً في التزود بالمنتجات، فقد يقدمون إعانات لدعم (subsidize support) تحقيق الامتثال. غير أن الامتثال للمقاييس لا يعني بالضرورة تحسينات في الإنتاجية والربحية بالنسبة لمنتجي الدول النامية؛ فالتحسينات في الإنتاج تتطلب عادة استثمارات إضافية لا يمكن لأولئك الذين يدعمون الامتثال للمقاييس القيام بها؛

- الحكومات والوكالات الإنمائية تساعد المنتجين في الدول النامية على استيراد واستخدام المعرفة والتكنولوجيا المتقدمة التي تمكنهم من الامتثال لشروط المشترين الرؤساء. في كثير من الأحيان، يتم تقديم الدعم لتحديد المشترين المناسبين والوصول إليهم. يعد التسويق المشترك عبر اتحادات التصدير والتزود المشترك بالمدخلات والمعدات من التدابير الإضافية لدعم منتجي الدول النامية في البرامج التي تهدف إلى الحد من التبعية للمشتريين الرؤساء؛

- يشارك المنتجون في الدول النامية في (وينسخون) البحث والتطوير لبناء منتجات جديدة و/ أو محسنة بطرق أفضل (من خلال عمليات جديدة). يمكن هذا النوع من التحسين (Upgrading) منتجي الدول النامية من تقليل الاعتماد على المشتريين الرئيسيين والانخراط في أسواق جديدة بمحفظة أكثر تنوعاً، مما يقلل من الضعف (Vulnerability). ومثل هذا التحسين عادة ما يكون مكلفاً ويتطلب تعبئة القدرات الابتكارية داخل الدول النامية؛

- يقوم المستثمرون الأجانب (غالباً ما يرتبطون بالمشتريين الرئيسيين أو المنافسين في الخارج) بالاستثمار بشكل مباشر، بإقامة الإنتاج في الدولة النامية. وبالنسبة لهذه الدولة، قد يعني هذا الحصول على حصص سوقية في توريد المنتجات الأولية والوسيطة أو حتى التحسين الوظيفي (Functional upgrading)، بالدخول في شرائح ذات قيمة مضافة مرتفعة (UNIDO, 2015, pp. 23-24).

إن الفوائد العديدة التي تنطوي عليها المشاركة في سلاسل القيمة العالمية هي بالتأكيد ما يدفع مختلف الدول النامية للاندماج في مثل هذه السلاسل، وهو ما يفسر استحواذ هذه الدول على حصة كبيرة من عمليات الإنتاج في هذه السلاسل. وإذا كان هذا الاتجاه هو الذي يُميز الدول النامية كمجموعة، فهل تتميز الجزائر بنفس الاتجاه.

3- الجزائر وموقعها في سلاسل القيمة العالمية:

يُمكن قياس مشاركة أي دولة في سلاسل القيمة العالمية بمدى قيامها بالأنشطة التي تنطوي عليها السلاسل في اقتصادها، ومدى إضافة قيمة إلى الخطوات السابقة في السلسلة، وتصدير قيمة مضافة إلى الخطوات اللاحقة (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2013، صفحة 4).

وتشير المشاركة في سلسلة القيمة العالمية إلى جزء من صادرات الدولة التي تمثل جزءاً من عملية تجارية متعددة المراحل، من خلال الإضافة إلى القيمة المضافة الأجنبية المستخدمة في صادرات البلد، أيضاً القيمة المضافة التي يتم توفيرها لصادرات الدول الأخرى. وعلى الرغم من أن درجة استخدام الصادرات من قبل دول أخرى لزيادة توليد الصادرات، قد تبدو أقل أهمية بالنسبة لوضعي السياسات لأنها لا

تغير من مساهمة القيمة المضافة المحلية للتجارة، فإن معدل المشاركة يعد مؤشراً مفيداً لمدى اندماج صادرات الدولة في شبكات الإنتاج الدولية؛ وبالتالي فهي مفيدة في استكشاف الصلة بين التجارة والاستثمار. ويقوم هذا المتغير بتصحيح حدود (limitations) المؤشرات السابقة التي يكون فيها للدول في بداية سلسلة القيمة (مثل مصدري المواد الخام) محتوى منخفض من القيمة المضافة الأجنبية في الصادرات حسب التعريف. وهو يعطي صورة أكثر اكتمالا لمشاركة الدول في سلاسل القيمة العالمية أمامياً وخلفياً (UNCTAD, 2013b, p. 5).

وبالرغم من وجود عدة عوامل تساهم في الصادرات ذات القيمة المضافة، إلا أن سلاسل القيمة العالمية تساهم بالدور الأكبر (روتا، 2014، صفحة 53). ويمكن تقسيم صادرات أي دولة إلى القيمة المضافة المنتجة محلياً والقيمة المضافة المستوردة، أي الأجنبية، المدمجة في السلع والخدمات المصدرة. كما أن الصادرات يمكن أن تكون للاستهلاك النهائي، أو كمدخلات وسيطة يتم تصديرها مرة أخرى إلى دول ثالثة (أو تعود إلى البلد الأصلي). ويأخذ تحليل سلاسل القيمة العالمية في الاعتبار كل من القيمة المضافة الأجنبية في الصادرات والقيمة المضافة المصدرة المدمجة في صادرات دولة ثالثة (UNCTAD, 2013b, p. 5).

القيمة المضافة الأجنبية (FVA): (القيمة المضافة الأجنبية كحصة من الصادرات) تشير إلى ذلك الجزء من إجمالي صادرات الدولة الذي هو عبارة عن المدخلات التي تم إنتاجها في دول أخرى. وهذه القيمة المضافة الأجنبية لا تضيف إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة (UNCTAD, 2013b, p. 5). وكلما ارتفعت مشاركة الدولة أو القطاع في الأنشطة اللاحقة (downstream production)، يميل مقياس القيمة المضافة الأجنبية إلى الارتفاع، حيث تغذي الواردات من الدول الأخرى صادرات الدولة (Foster-McGregor, Kaulich, & Stehrer, 2015, p. 10).

القيمة المضافة المصدرة المدمجة في صادرات دولة ثالثة (DVX): القيمة المضافة للدولة والتي تدخل كمدخلات وسيطة في القيمة المضافة المصدرة من طرف الدول الأخرى (Foster-McGregor, Kaulich, & Stehrer, 2015, p. 8). ويميل مقياس DVX إلى تسجيل أعداد أكبر بالنسبة للدول والقطاعات المشاركة [بشكل معتبر] في أنشطة الإنتاج السابقة، ويغذي ناتج وصادرات الدول إنتاج وصادرات المنتجين في الأنشطة اللاحقة في الدول الأخرى (Foster-McGregor, Kaulich, & Stehrer, 2015, p. 10).

القيمة المضافة المحلية (DVA): هي ذلك الجزء من الصادرات التي يتم خلقها داخل الدولة، وتمثل حصة صادرات هذه الأخيرة التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي (حصة التجارة ذات القيمة المضافة المحلية). ومجموع القيمة المضافة الأجنبية والقيمة المضافة المحلية يعادل إجمالي الصادرات. وتقيس القيمة المضافة المحلية، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مدى مساهمة التجارة في الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما (UNCTAD, 2013b, p. 5).

ويمكن قياس المشاركة الإجمالية للدول والصناعات في سلاسل القيمة العالمية من خلال جمع كل من القيمة المضافة الأجنبية (FVA) والقيمة المضافة للدولة، والتي تدخل كمداخل وسيطة في القيمة المضافة المصدرة من طرف جميع الدول الأخرى (Foster-McGregor, Kaulich, & Stehrer, 2015, p. 8) (DVX). وعلى هذا الأساس يمكن تشكيل العلاقة التالية:

$$GVC = FVA + DVX$$

ومقارنة كل من FVA و DVX يوضح موقع الدولة أو قطاع معين داخل سلسلة القيمة العالمية (Foster-McGregor, Kaulich, & Stehrer, 2015, p. 10).

ويُشير معدل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية إلى تلك الحصة من صادرات الدولة، التي هي جزء من عملية تجارية متعددة المراحل. ويُقاس هذا كمجموع القيمة المضافة الأجنبية والقيمة المضافة التي يتم توفيرها لصادرات الدول الأخرى كنسبة إلى الصادرات الإجمالية (Foster-McGregor, Kaulich, & Stehrer, 2015, p. 14). وبهذا التعريف يمكن تشكيل العلاقة التالية:

$$\text{معدل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية} = \frac{GVC}{\text{مجموع الصادرات}} = \frac{FVA + DVX}{\text{مجموع الصادرات}}$$

ومن خلال الجدول رقم 3 أدناه يُلاحظ أن قيمة المساهمة الإجمالية للاقتصاد الجزائري في سلسلة القيمة العالمية تبلغ حوالي 41.5 مليار سنة 2018 دولار بالرغم من الانخفاض الطفيف مقارنة بسنة 2008، حيث بلغت حوالي 42.25 مليار دولار، مع تذبذبات على طول هذه الفترة الزمنية، حيث سجلت سنتي 2009 و2011 أدنى قيمة وأعلى قيمة لها بـ 26.7 مليار دولار وحوالي 44 مليار دولار على التوالي. وتتميز

الجزائر بمعدل مشاركة مرتفع في سلاسل القيمة العالمية بـ 69.25٪ سنة 2018 بالرغم من انخفاض المعدل من 72.72٪ سنة 2008.

الجدول رقم 3: بعض مؤشرات سلسلة القيمة العالمية في الجزائر خلال الفترة 2008-2018 (آلاف الدولارات والنسب المئوية)

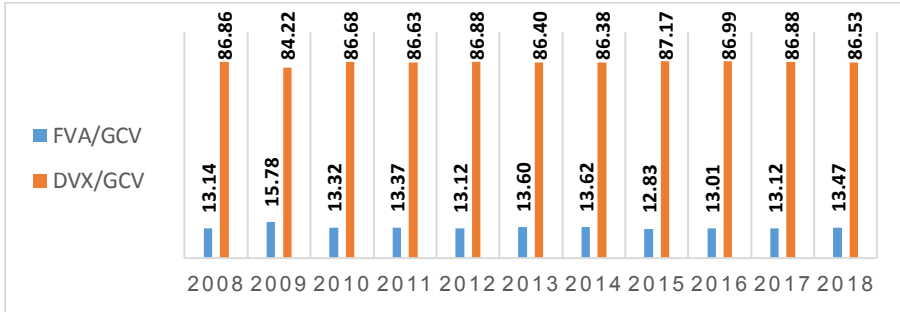
المتغير / السنوات	القيمة المضافة الأجنبية (FVA)	القيمة المضافة المحلية (DVA)	DVX	سلسلة القيمة العالمية (GVC)	مجموع الصادرات أو مجموع القيمة المضافة (VA) (FVA+DVA)	FVA / GVC	DVX / GVC	معدل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية
2008	5549713	52545530	36695930	42245650	58095240	13.14	86.86	72.72
2009	4218222	34592620	22508730	26726960	38810840	15.78	84.22	68.86
2010	5152318	49049910	33514360	38666680	54202230	13.32	86.68	71.34
2011	5873871	54998570	38060360	43934240	60872440	13.37	86.63	72.17
2012	5654136	54012770	37448490	43102630	59666900	13.12	86.88	72.24
2013	5690533	51707310	36149490	41840020	57397840	13.60	86.40	72.89
2014	5755506	52420050	36511170	42266670	58175560	13.62	86.38	72.65
2015	4841285	48465100	32883780	37725070	53306380	12.83	87.17	70.77
2016	5224305	53472810	34917660	40141970	58697110	13.01	86.99	68.39
2017	5356320	53505650	35481270	40837590	58861970	13.12	86.88	69.38
2018	5579287	54231700	35842580	41421870	59810990	13.47	86.53	69.25

Source: (UNCTAD-Eora Global Value Chain Database, 2019)

معطيات 2016-2018: مقدرة النسب المئوية من حساب الباحث

وتساهم DVX بالنسبة الكبيرة في قيمة مساهمة الاقتصاد الجزائري في سلاسل القيمة العالمية حيث تبلغ 86.53٪ سنة 2018 وهي نسبة شبه مستقرة على طول الفترة الزمنية الممتدة بين سنتي 2008 و2018. في حين أن النسبة المتبقية والبالغة 13.47٪ فهي تمثل مساهمة القيمة المضافة الأجنبية في قيمة مساهمة الاقتصاد الجزائري في سلاسل القيمة العالمية.

الشكل رقم 2: مساهمة FVA و DVX في GVC (%)



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى الجدول رقم 3.

تشير هذه النتيجة الأخيرة إلى أن مساهمة الاقتصاد الجزائري في سلاسل القيمة العالمية هي في الأنشطة السابقة أكثر منه في الأنشطة اللاحقة بفرق شاسع. وعلى الرغم من أن أنشطة الإنتاج السابقة مرتبطة بإنتاج أصول المعرفة في بداية عملية الإنتاج (كما يوضحه منحى الابتسامة)، إلا أنه في سياق الدول النامية التي تعاني من ضعف معدلات الابتكار، فمن المرجح أن تكون مرتبطة بإنتاج المواد الخام والمدخلات الأساسية الأخرى للإنتاج، مما قد يكون له مجال صغير للارتقاء (upgrading) (Foster-McGregor, Kaulich, & Stehrer, 2015, p. 10). ويُعتبر الوصول إلى الموارد الطبيعية مثل النفط، التعدين والمنتجات الزراعية من أبرز المحددات الاقتصادية المطلقة لسلاسل القيمة العالمية في الدول النامية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2007، صفحة 4). والصناعات الاستخراجية والمواد الخام تُعتبر أنشطة بداية أغلب سلاسل القيمة العالمية في التصنيع (Yuhua, 2014, p. 2). وهذه الحالة العامة التي تُميز الدول النامية هي نفسها التي تفسر ارتفاع مشاركة الجزائر في سلاسل القيمة العالمية من خلال الأنشطة السابقة. فأغلب الصادرات الجزائرية من البضائع تنحصر في الطاقة ومواد التشحيم بنسبة 94.5٪ سنة 2017، في حين تتوزع النسبة الباقية (5.5٪) على مجموعات أخرى من البضائع مثل المنتجات النصف المصنّعة والتجهيزات الصناعية.

الجدول رقم 4: تطور هيكل الصادرات من البضائع حسب مجموعة الاستخدام في الجزائر خلال الفترة 2012-2017 (%)

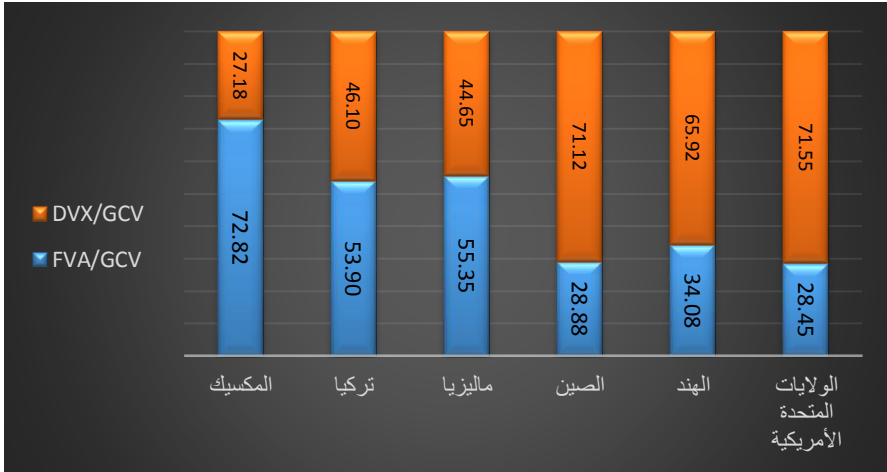
2017	2016	2015	2014	2013	2012	السنة التعيين
1.0	1.1	0.7	0.5	0.6	0.4	التغذية، المشروبات، التبغ
94.5	94.0	94.4	95.8	96.9	97.2	الطاقة ومواد التشحيم
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	المواد الأولية
0.2	0.2	0.3	0.2	0.2	0.2	منتجات خام
4.0	4.4	4.5	3.5	2.2	2.1	منتجات نصف مصنعة
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	تجهيزات زراعية
0.2	0.2	0.1	0.0	0.0	0.0	تجهيزات صناعية
0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	سلع إستهلاكية
100	100	100	100	100	100	المجموع

Source: (ONS, 2018, p. 62)

وتتميز عدد من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، الهند والصين بنفس حالة الجزائر حيث تسهم أنشطتها السابقة بنسبة كبيرة في قيمة المساهمة الكلية في سلاسل القيمة العالمية لهذه الدول، إلا أن تقدم وتنوع هذه الاقتصاديات يشير إلى ارتباط هذه الأنشطة أو نسبة هامة منها بأنشطة ذات قيمة مضافة عالية و/أو متنوعة. وتركز الدول المتقدمة في الغالب على الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية التي تحتويها سلاسل القيمة العالمية مثل التكنولوجيا المتقدمة، الخدمات المالية، مكونات الصناعة التحويلية المتطورة، التسويق والخدمات (دولار، 2019، صفحة 52).

ونجد دول أخرى مثل تركيا، المكسيك وماليزيا تسهم الأنشطة اللاحقة فيها بنسبة أكبر من الأنشطة السابقة في قيمة المساهمة في سلاسل القيمة العالمية لها، وهذا يشير إلى اعتماد صادرات هذه الدول على المنتجات الوسيطة المستوردة.

الشكل رقم 3: مساهمة FVA و DVX في GVC في عدد من الدول خلال سنة 2018 (%)



المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى معطيات من: (UNCTAD-Eora Global Value Chain Database, 2019)

إن ارتفاع معدل مشاركة الجزائر في سلاسل القيمة العالمية، بالرغم من أهميته، إلا أنه يخفي في طياته الكثير من الحقائق غير المرغوب فيها. فتركز هذه المشاركة بنسبة كبيرة جداً في الأنشطة السابقة ليس عيباً في حد ذاته، بل العيب يكمن في طريقة المشاركة. فبدلاً من المشاركة بأنشطة ذات قيمة مضافة عالية ومتنوعة، إلا أن الجزائر تشارك بشكل شبه كلي بالسلع الأساسية (مثل النفط)، وهو الأمر الذي لا يمنحها مجالاً للارتقاء في سلاسل القيمة العالمية، أو يمنحها مجالاً صغيراً في ذلك. كما أن زيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية من خلال القيمة المضافة الأجنبية، أي زيادة المشاركة من خلال الأنشطة اللاحقة، يُمكن أن يحقق نتائج إيجابية بالنسبة للاقتصاد ككل مثل الانخراط في أنشطة واسعة من التجميع.

وأهمية المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والارتقاء فيها تدعو إلى البحث عن مختلف السبل لتحقيق هذا. ويُعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من بين النهج المتبعة. فالعلاقة الإحصائية بين مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول ومعدلات مشاركتهم في سلاسل القيمة العالمي تؤكد مشاركة الشركات المتعددة الجنسيات في توليد التجارة ذات القيمة المضافة. ووجد أن العلاقة إيجابية بقوة، وبشكل متزايد بمرور الوقت، خاصة في الدول الأشد فقراً، وهو ما يشير إلى أن

الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون وسيلة مهمة لوصول الدول النامية إلى سلاسل القيمة العالمية وتنمية مشاركتها (UNCTAD , 2013b, p. 18).

ويُظهر تصنيف الدول حسب نسبة مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي وتجميعهم في أربعة أرباع (quartiles) إن مجموعة الدول التي لديها معظم الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة إلى حجم اقتصاداتها تميل لأن يكون لديها:

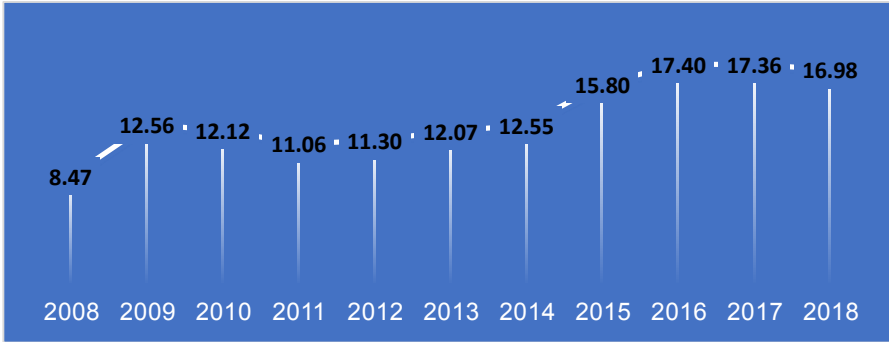
- قيمة مضافة أجنبية أعلى في صادراتها (الشركات الأجنبية المنتسبة للشركات المتعددة الجنسيات المنتجة من أجل التصدير تميل إلى استخدام القيمة المضافة المنتجة من طرف أجزاء أخرى من شبكة إنتاج الشركات المتعددة الجنسيات)؛

- مشاركة أعلى في سلسلة القيمة العالمية (لا تستخدم الشركات الأجنبية المنتسبة للشركات المتعددة الجنسيات المدخلات الأجنبية في إنتاجها فحسب، بل أيضاً توريدها إلى أجزاء أخرى من شبكة الشركات المتعددة الجنسيات لمزيد من الصادرات)؛

- مساهمة أعلى للتجارة ذات القيمة المضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي (UNCTAD , 2013b, p. 18).

ويُلاحظ من خلال الشكل رقم 4 أدناه ارتفاع نسبة مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2008-2018 من 8.47٪ إلى حوالي 17٪. وبالنظر إلى المساهمة الكبيرة للجزائر في سلاسل القيمة العالمية من خلال الأنشطة السابقة، والمتمثلة أساساً في صادرات الطاقة، فإن الشركات الأجنبية تلعب دوراً هاماً في هذا الأداء، حيث يُشير واقعاً لاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر باتجاهه بشكل أساسي نحو قطاع الطاقة (AfDB, 2016, p. 5). وتتنوع مجالات الشراكات التي تقوم بها شركة سونطراك مع الشركات الأجنبية، والتي منها: استكشاف وإنتاج وثمانين وتسويق الهيدروكربونات في الجزائر وخارجها، الخدمات البترولية، وهندسة وإنتاج المعدات في مجال الهيدروكربونات (Sonatrach, 2019).

الشكل رقم 4: نسبة مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (%)



من إعداد الباحث استناداً إلى المعطيات من: (UNCTAD, 2019)

تشير هذه الحقيقية إلى ضرورة تنويع مشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر في سلاسل القيمة العالمية في الأنشطة السابقة من خلال تنويع مجالات الاستثمار والإنتاج والتصدير.

وفي الأخير يُمكن تقديم نهج منظم يشمل خمسة عناصر يتطلبها النفاذ إلى سلاسل القيمة العالمية والاستفادة من المشاركة فيها والقدرة على الارتقاء فيها كما يلي:

الجدول رقم 5: بناء إطار سياساتي إنمائي لسلاسل القيمة العالمية

العناصر الرئيسية	الإجراءات السياسية الرئيسية
إدماج سلاسل القيمة العالمية في استراتيجية التنمية	- دمج سلاسل القيمة العالمية في سياسات التنمية الصناعية - وضع أهداف سياسية على طول مسارات تنمية سلاسل القيمة العالمية
تيسير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية	- تهيئة بيئة مواتية للتجارة والاستثمار والحفاظ عليها - وضع الهياكل الأساسية اللازمة للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية
بناء القدرات الإنتاجية المحلية	- دعم تنمية المنشآت وتعزيز القدرة التفاوضية للشركات المحلية - تعزيز مهارات القوى العاملة
توفير إطار بيئي واجتماعي وإداري متين	- التقليل إلى أدنى حد من المخاطر المرتبطة بالمشاركة في سلاسل القيمة العالمية من خلال التنظيم والمعايير العامة والخاصة - دعم المنشآت المحلية في الامتثال للمعايير الدولية
تحقيق التآزر بين سياسات ومؤسسات التجارة والاستثمار	- ضمان الاتساق بين سياسات التجارة والاستثمار - تحقيق التآزر في مجال ترويج وتيسير التجارة والاستثمار - إبرام "الاتفاقات الإقليمية للتنمية الصناعية"

المصدر: (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2013، ب، صفحة 26)

خاتمة ونتائج الدراسة:

أظهر نمط الإنتاج الذي يُميز الاقتصاد العالمي حالياً والذي يُطلق عليه بسلاسل القيمة العالمية حجم الفرص التي ينطوي عليها والتي يُمكن للدول النامية الاستفادة منها للرفع من القدرات الإنتاجية وتنويع اقتصادياتها والابتعاد عن التبعية لصادرات السلع الأساسية. وبالرغم من أهمية ارتفاع معدل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، إلا أن طبيعة هذه المشاركة والجوانب المرتبطة بها تلعب دوراً جدياً هاماً من أجل الاستفادة من هذه السلاسل والارتقاء فيها، وهو ما توصلنا إليه من خلال بحث درجة وطبيعة مشاركة الجزائر في سلاسل القيمة العالمية.

الإجابة على الفرضيات:

بعد عرض هذا البحث والإحاطة قدر الإمكان ببعض جوانبه، يمكننا إجراء اختبار لفرضياته كما يلي:

- الفرضية الأولى: تم التأكد من صحتها. فالقرن الحادي والعشرين شهد تطوراً واسعاً في مفهوم الإنتاج تجاوز المفاهيم الأولى للإنتاج الكثيف التي كانت سائدة في مطلع القرن العشرين. ويعتبر ظهور سلاسل القيمة العالمية أحد أهم سمات العولمة الاقتصادية السريعة في العقود الأخيرة. وأسهمت العديد من العوامل في نمو هذه السلاسل مثل انخفاض تكاليف التجارة الدولية، وثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- الفرضية الثانية: تم التأكد من صحتها. فالدول النامية تستحوذ اليوم على حصة كبيرة من عمليات الإنتاج في سلاسل القيمة العالمية. فقد أسهمت تجزئة عملية الإنتاج على الصعيد الدولي فيتحول المشاركة في الأسواق العالمية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية من جهة، وفيما بين الدول النامية من جهة أخرى. وتنطوي سلاسل القيمة العالمية على العديد من الفوائد بالنسبة للدول النامية مثل تسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية والاندماج في الاقتصاد العالمي وبناء القدرات الإنتاجية.

- الفرضية الثالثة: تم التأكد من صحتها. فالجزائر تساهم بحوالي 41.5 مليار دولار في سلاسل القيمة العالمية سنة 2018 ويبلغ معدل المشاركة في هذه السلاسل حوالي 70٪ وهي نسبة مرتفعة، إلا أن هذا الارتفاع يخفي بين طياته العديد من الحقائق، فأغلب المشاركة هي في الأنشطة السابقة (حوالي 87٪) والنسبة المتبقية في الأنشطة اللاحقة. وتتركز تلك الأنشطة السابقة في صادرات السلع الأساسية (الطاقة) وهو ما يجرمها من الارتفاع في سلاسل القيمة العالمية أو يمنحها مجالا صغيرا لتحقيق ذلك.

نتائج الدراسة:

بعد الدراسة والتحليل للموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

- تُعتبر سلاسل القيمة العالمية نمط الإنتاج الذي يُميز القرن الواحد والعشرين، وأصبح أكثر من ثلثي معاملات التجارة الدولية يجري الآن ضمن هذه سلاسل؛

- تفقد الشركات المتعددة الجنسيات سلاسل القيمة على مستوى العالم، ويقوم نموذج أعمال الشركات الرائدة في سلاسل القيمة العالمية في جوهره على الاحتفاظ بالهيمنة على مجالات كفاءاتها الأساسية ذات القيمة المضافة الأعلى مثل البحث والتطوير، التصميم والتوزيع؛

أسهمت العديد من العوامل في نمو سلاسل القيمة العالمية مثل انخفاض تكاليف التجارة الدولية، الانتشار التدريجي لسياسات تجارية أكثر تحرراً بعد الحرب العالمية الثانية وثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

- كان لتجزئة عملية الإنتاج على الصعيد الدولي إسهاماً في تحول المشاركة في الأسواق العالمية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية من جهة، وفيما بين الدول النامية من جهة أخرى، الأمر الذي أدى إلى قيام منصة تتيح للدول المشاركة في العملية الاقتصادية العالمية من خلال التخصص في منتج معين؛

- تستحوذ الدول النامية اليوم على حصة كبيرة من عمليات الإنتاج في سلاسل القيمة العالمية. وظلت سلاسل القيمة العالمية بالنسبة للاقتصادات النامية تشكل ميزة بالنظر لكونها تسهل عليها تنويع أنشطتها بعيداً عن السلع الأولية، والاتجاه نحو السلع المصنعة والخدمات ذات القيمة المضافة الأعلى؛

- تنطوي سلاسل القيمة العالمية على العديد من الفوائد التنموية بالنسبة للدول النامية، فهي تسهل الوصول إلى الأسواق العالمية والاندماج في الاقتصاد العالمي، وتؤدي إلى توفير فرص العمل، كما قد تؤدي إلى نمو أسرع في الناتج المحلي الإجمالي والدخل، ويمكنها أن تكون وسيلة هامة لبناء القدرات الإنتاجية؛

- يبلغ معدل مشاركة الجزائر في سلاسل القيمة العالمية حوالي 70٪ سنة 2018 وهي نسبة مرتفعة، وتساهم الجزائر في سلاسل القيمة العالمية بشكل كبير من خلال الأنشطة السابقة (86.53٪)، وعلى الرغم من أن أنشطة الإنتاج السابقة مرتبطة بإنتاج أصول المعرفة في بداية عملية الإنتاج كما يوضحه منحني الابتسامة، إلا أن الجزائر تشارك من خلال السلع الأساسية (الطاقة أساساً)؛

- تبلغ نسبة مشاركة الجزائر في سلاسل القيمة العالمية من خلال الأنشطة اللاحقة، والتي تمثلها القيمة المضافة الأجنبية، 13.47٪؛

- يُعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد السبل الكفيلة لزيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والارتقاء فيها.

التوصيات والاقتراحات:

على أساس النتائج المتوصل إليها يُمكن أن نُقدم التوصيتين الآتيتين:

- بالنظر إلى العديد من الفرص التنموية التي تنطوي عليها سلاسل القيمة العالمية، فينبغي على الجزائر أن تسعى إلى زيادة مشاركتها في هذه السلاسل وتحسين طبيعة هذه المشاركة من أجل الاستفادة القصوى من تلك الفرص؛

- على الرغم من تركيزنا على الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد السبل الكفيلة لزيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والارتقاء فيها، إلا أن أحد السبل الأخرى المهمة هي تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية للاندماج في هذه السلاسل؛

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2018). *النقل والاتصال بسلاسل القيمة المضافة: أمثلة من المنطقة العربية*. بيروت. تم الاسترداد من <https://www.unescwa.org>
2. المنظمة العالمية للملكية الفكرية. (2017). *التقرير العالمي للملكية الفكرية 2017: رأس المال غير الملموس في سلاسل القيمة العالمية*. جنيف. تم الاسترداد من https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/ar/wipo_pub_944_2017.pdf
3. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2017). *مناخ الاستثمار في الدول العربية 2017*. الكويت. تم الاسترداد من <http://dhaman.net/ar>
4. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2015). *تقرير التنمية البشرية 2015: التنمية في كل عمل*. نيويورك. تم الاسترداد من <https://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr15.pdf>
5. ديفيد دولار. (جوان، 2019). *رابط خفية. مجلة التمويل والتنمية*، 56(3)، الصفحات 50-53.
6. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. (2015). *تقرير التنمية الصناعية لعام 2016: دور التكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة*، نظرة عامة. فينا. تم الاسترداد من https://www.unido.org/sites/default/files/2015-12/EBOOK_IDR2016_OVERVIEW_ARABIC_0.pdf
7. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. (2007). *السلاسل العالمية للقيمة من أجل بناء القدرات الإنتاجية الوطنية*. الأمم المتحدة: جنيف. تم الاسترداد من <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G06/526/15/PDF/G0652615.pdf?OpenElement>

8. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. (2012). *تطور النظام التجاري الدولي وتوجهاته من منظور/نمائي*. الأمم المتحدة: جنيف. تم الاسترداد من https://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/tdb59d5_ar.pdf
9. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. (2013). *الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تعزيز مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في السلاسل العالمية للقيمة*. الأمم المتحدة: جنيف. تم الاسترداد من https://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/ciem3d2_ar.pdf
10. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. (2013ب). *تقرير الاستثمار العالمي 2013: سلاسل القيمة العالمية: الاستثمار والتجارة من أجل التنمية*. عرض عام، الأمم المتحدة: نيويورك وجنيف. تم الاسترداد من https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2013overview_ar.pdf
11. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. (2017أ). *تسخير شبكات الإنتاج الدولية لترسيخ النمو الشامل للجميع والقدرات الانتاجية المحلية*. الأمم المتحدة: جنيف. تم الاسترداد من https://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/cimem8d2_ar.pdf
12. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. (2017ب). *من القرارات إلى الإجراءات: التجارة بوصفها محفزاً لإنجاز خطة التنمية المستدامة لعام 2030*. الأمم المتحدة: جنيف. تم الاسترداد من https://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/cid42_ar.pdf
13. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. (2018). *تقرير التجارة والتنمية 2018: السلطة ومنصات الانطلاق ووهم حرية التجارة*. الأمم المتحدة: نيويورك وجنيف
14. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. (بلا تاريخ). *مجموعة أدوات الأونكتاد: تحقيق النتائج*. الأمم المتحدة: جنيف. تم الاسترداد من https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/osg2015d1_ar.pdf
15. ميشيل؛ سايتو، ميكائوتا. (مارس، 2014). *القيمة المترابطة*. مجلة التمويل والتنمية، 55-52.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

16. Abe, M. (2015). *SME Participation in Global Value Chains: Challenges and Opportunities*. In Integrating SMEs into global value chains: Challenges and policy actions in Asia. Asian Development Bank, Asian Development Bank Institute. Retrieved from <https://www.adb.org/sites/default/files/publication/175295/smes-global-value-chains.pdf>

17. AfDB. (2016). *Algeria - Interim Country Strategy Paper (ICSP) - 2016-2018*. Abidjan. Retrieved from <https://www.afdb.org/en/documents/document/algeria-interim-country-strategy-paper-icsp-2016-2018-92062>
18. Banga, R. (2013). *MEASURING VALUE IN GLOBAL VALUE CHAINS. BACKGROUND PAPER NO. RVC-8*. Retrieved from https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/ecidc2013misc1_bp8.pdf
19. Foster-Mc Gregor, N., Kaulich, F., & Stehrer, R. (2015). *GLOBAL VALUE CHAINS IN AFRICA*. Vienna: UNIDO. Retrieved from <https://www.unido.org/api/opentext/documents/download/9928077/unido-file-9928077>
20. ONS. (2018). *Evolution des échanges extérieures de marchandises de 2012 à 2017*. Collection Statistiques N° 209/2018. Série E: Statistiques Economiques. N° 96, Alger. Récupéré sur <http://www.ons.dz>
21. Sonatrach. (2019, août 17). Récupéré sur <https://sonatrach.com/partenariats>
22. UNCTAD. (2013b). *Global Value Chains and Development: INVESTMENT AND VALUE ADDED TRADE IN THE GLOBAL ECONOMY*. Retrieved from https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/diae2013d1_en.pdf
23. UNCTAD. (2013a). *World Investment Report 2013: Global Value Chains: Investment and Trade for Development*. United Nations: New York and Geneva.
24. UNCTAD. (2019, August 17). Retrieved from <https://unctadstat.unctad.org>
25. UNCTAD-Eora Global Value Chain Database. (2019, July 31). Retrieved from <https://worldmrio.com/unctadgvc/>
26. UNIDO. (2015). *Global Value Chains and Development*. UNIDO's Support towards Inclusive and Sustainable Industrial Development. Vienna. Retrieved from https://www.unido.org/sites/default/files/201603/GVC_REPORT_FINAL_0.PDF
27. UNIDO, & UIBE. (n.d.). *GLOBAL VALUE CHAINS AND INDUSTRIAL DEVELOPMENT: China, South-East and South Asia*. Retrieved from https://www.unido.org/sites/default/files/files/2018-06/EBOOK_GVC.pdf
28. Wang, Z., Wei, S.-J., Yu, X., & Zhu, K. (2016). *Characterizing Global Value Chains*. Retrieved from <https://cepr.org/sites/default/files/Wang,%20Zhi.pdf>
29. YE, M., MENG, B., & WEI, S.-j. (2015). *Measuring Smile Curves in Global Value Chains*. Japan: IDE-JETRO. Retrieved from <http://rigvc.uibe.edu.cn/docs/20160329210052329340.pdf>